فيدلتي

Fidelity Auto

بوليصة تأمين السيارة

الشروط العامة

عقد ضمان للسيارات

يغطّي الأضرار المادية للسيارة المضمونة و/أو الأضرار المادية فقط التي تسببها للغير. (الشروط العامة)

تـمـهـيـد

لمّا كان المضمون قد تقدم بطلب تأمين إلى شركة **فيدلتي أشورنس أند ريإنشورنس كومباني ش.م.ل.** (المسماة في ما بعد الشركة) بغية ضمان مخاطر حوادث الطرقات والأضرار المادية لسيّارته، وقد دفع، أو وافق على دفع القسط المطلوب المحدد في جدول البوليصة. وعلى هذا الأساس تضمن الشركة، وفق شروط واستثناءات وأحكام وحدود هذا العقد، المنافع المبينة في جدول البوليصة كما يلي:

المادة 1

الأخطار المضمونة

إن الغاية من هذا العقد هي تأمين المضمون ضد مخاطر الخسارة، الضرر و/أو المسؤولية المبينة في البنود (**أ**)، (**ب**)، (**ج**)، (**د**) و (**هـ**) التي تحصل ضمن الفترة المحددة والمنطقة الجغرافية الموصوفة في جدول البوليصة شرط استيفاء الشروط التالية:

1. أن تكون السيّارة المؤمّنة مستوفية لكافة الإجراءات القانونيّة في مصلحة تسجيل السيارات والآليات ودائرة المعاينة الميكانيكية.
2. أن تكون السيارة تحت رعاية ورقابة وحراسة مالك السيارة الحقيقي، أو أي شخص آخر مخوّل من قبل المالك وغير مستثنى بموجب بنود هذا العقد.
3. أن يكون السائق عند حصول الحادث حائزاً على إجازة سوق لبنانيّة نظامية، سارية المفعول، تخوله قانوناً قيادة السيارة المضمونة وفقاً لفئتها ونوعها، أو إجازة سوق دوليّة أصلية وسارية المفعول لغير اللبنانيين.
4. أن لا تتعدى قيمة التعويض الذي تلزم به الشركة الحد الأقصى لمسؤوليتها عن أي حادث أو سلسلة حوادث خلال فترة التأمين، وأن لا تفوق المبالغ المؤمّن عليها حدود التغطية المعتمدة في جدول البوليصة أو في أي ملحق تابع، بما في ذلك الفوائد والمصاريف القضائية وأي مصاريف أخرى ناتجة عن الحادث.
5. بحال كان الشخص الذي سُلّمت إليه السيّارة حائزاً على عقد يضمن مسؤوليّته المدنيّة، فإنّ ضمانة الشركة لا تسري لصالحه إلاّ بعد أن تكون قد استنفذت ضمانة العقد الآخر المذكور.

أ. المسؤولية القانونية

تنحصر المسؤولية القانونية للشركة بالأضرار المادية فقط التي تسببها المركبة المضمونة لمركبة أو مركبات الغير، أو ممتلكاته، بحدود سقف التغطيات المحدّد في هذا العقد.

ب. أضرار السيارة المضمونة

تشمل تغطية هذا العقد الأضرار المادية فقط التي تصيب السيارة المضمونة نتيجة حادث أو صدم أو نتيجة انقلابها، بما في ذلك القطع الضرورية الثابتة وقطع الغيار المركبة من قبل صانع السيارة كتجهيزات قياسية، وأي إضافات أخرى مذكورة في جدول البوليصة كبند مستقل، مع الأخذ بعين الإعتبار الإستثناءات الواردة في هذا العقد.

إنّ مبلغ التعويض الأقصى المحدّد في البنود (**ب**)، (**ج**)، (**د**) و (**ه**) لا يجوز أن يتجاوز بأي حال من الأحوال: إما قيمة السيارة المضمونة المبينة في جدول البوليصة أو قيمتها السوقيّة، أيهما الأقلّ.

ج. حريق السيارة المضمونة

تضمن الشركة الأضرار المادية التي تصيب السيارة المضمونة نتيجة الحريق و/أو الإنفجار. إلاّ إذا كان الحريق أو الإنفجار ناتجاً عن أي حالة من الحالات المستثناة بموجب المادة الثانية وما يليها.

د. سرقة السيارة المضمونة بالكسر والخلع

تضمن الشركة فقدان أو ضرر السيارة المضمونة الناتجان حصراً عن سرقتها أو الأضرار الناتجة عن محاولة سرقتها بواسطة دخولها قسراً (أي مع كسر وخلع ظاهرين على هيكل السيارة الخارجي). إن هذا العقد يستثني سرقة القطع والكماليات (كما هي مبينة في القسم ب– أضرار السيارة المضمونة، أعلاه) إلا إذا سرقت السيارة بالوقت ذاته.

إن سرقة السيارة بواسطة مفتاح أو بأي وسيلة أخرى غير الكسر والخلع مستثناة من تغطية العقد الحاضر.

وفي جميع الأحوال، تكون التغطية مشروطة بتقديم شكوى أو إدعاء رسمي لدى المراجع الأمنية والقضائية المختصة بمهلة لا تتجاوز 12 ساعة من حصول السرقة، وبتسليم أوراق ومفاتيح السيارة المسروقة للشركة.

هـ. سرقة السيارة المضمونة بالسطو المسلح

تضمن الشركة فقدان أو ضرر السيارة المضمونة والناتج عن السطو المسلّح (أي السرقة أو محاولة السرقة المصحوبة باستخدام العنف و/أو السلاح على سائق السيّارة و/أو مالكها). وتكون التغطية مشروطة بتقديم شكوى أو إدعاء رسمي لدى المراجع الأمنية والقضائية المختصة فور حصول الحادث.

المادة 2

الأخطار المستثناة من التغطية

أ. إستثناءات عامة تتعلق بجميع أنواع السيارات

تستثنى من هذا الضمان كافة المطالبات الناتجة عن الحوادث الحاصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الظروف التالية:

1. الخطأ المقصود والخطأ الجسيم والغش الذي يرتكبه المضمون أو أي شخص آخر يعمل لديه أو تحت مسؤوليته القانونية. ويعتبر بمثابة خطأ جسيم على سبيل المثال لا الحصر: القيادة عكس وجهة السير القانونية على كافة الطرقات مهما كانت الأسباب التي نجم عنها الحادث، أو القيادة إلى الوراء على الأوتوستردات والطرقات الرئيسيّة، أو عدم مراعاة إشارات السير الضوئية وغير الضوئية، وبشكل عام كل ما من شأنه أن يعرّض حياة السائق والغير للخطر غير المعتاد.
2. أي مطالبة بالتعويض عن الأذى الجسدي و/أو الأضرار المعنوية و/أو الربح الفائت وسواها من الأضرار غير المادية - غير المشمولة أصلاً بهذا العقد - سواء وردت المطالبة من المضمون نفسه، أو من أي شخص آخر سلمت إليه السيارة بطريقة قانونية أو غير قانونية.
3. حوادث السير على الطرقات غير المعبدة للسيارات الخصوصية.
4. أي حادث يسبب أضرار للسيارة المؤمنة أو للغير من أي نوع كان، لأي فئة من السيارات بحال وجودها في ورش العمار.
5. السرقة والأضرار الناتجة عن محاولة السرقة المرتكبة من قبل الأشخاص التاليين: المضمون، المؤتمن على السيّارة، أي سائق أو موظف لدى المضمون، أفراد عائلة المضمون أي الزوج، الوالدين، الأولاد، الإخوة، الأخوات، الأصهرة وزوجات الأبناء، أخوة وأخوات الزوج أو الزوجة، و/أو أي شخص يعيش مع المضمون في منزل واحد.
6. الخسارة أو الضرر للسيارة المضمونة، وأي ضرر مادي يصيب الغير (الطرف الثالث) أو أي شخص داخل السيارة المضمونة، إذا ثبت أن السيارة المضمونة كانت تنقل في أي وقت من سريان العقد ركاباً بالأجرة، (ما عدا سيارات الأجرة و/أو سيارات النقل العام) أو كانت مؤجرة، إلاّ إذا اتّفق على عكس ذلك بنص صريح في الشروط الخاصة لعقد التأمين.

7. أي مطالبة لحوادث ناتجة عن عيب في صنع السيّارة المؤمّنة أو عن قدمها أو عن عطل ميكانيكي أو نقص واضح في الإهتمام بصيانتها، أو ناتجة عن تعديل في هيكلها أو إطاراتها أو محرّكها.
8. إذا انتقلت ملكيّة السيّارة المضمونة بالبيع أو التوكيل دون إعلام وموافقة الشركة.
9. أي مطالبة إذا كانت السيّارة المضمونة قد أودعت في المرآب لمدّة طويلة أو الكاراج للمعاينة أو الإصلاح أو التجربة أو الحجز أو أي سبب آخر مماثل تكون قد انتقلت فيه حراسة السيّارة إلى غير المضمون.
10. الأضرار التي تصيب الأجهزة الكهربائية والكماليات وقطعها الناتجة عن عطل في الطاقة الكهربائية.
11. الأضرار الحاصلة لإطارات المطاط و/أو الجنطات جراء الوقوع في الحفر أو الصعود والاصطدام بالأرصفة والمطبات، إلا إذا كانت جزءاً من الضرر الحاصل للسيارة المضمونة عند وقوع الحادث.
12. أي مطالبة ناتجة عن حادث أثناء قيادة السيارة المضمونة عكس وجهة السير مهما كانت الأسباب التي نجم عنها الحادث، وهو الأمر الذي يعتبر أيضاً خطأً جسيماً طبقاً لنصّ البند الأول أعلاه. إن الفقرة الرابعة من البند الثالث، من المادة رقم (9) من قانون السير اللبناني تنص على: «**"يحظر على سائقي المركبات.. أن يسيروا بغير الإتجاه المحدد»**.
13. أي مطالبة من أي نوع كانت، إذا، عند حصول الحادث:
- كان عدد الأشخاص المنقولين يزيد عن عدد المقاعد المرخص بها.
- كانت السيارة المضمونة محملة أكثر من الحمولة المرخص لها أو بطريقة مخالفة للقانون طولاً أو عرضاً أو ارتفاعاً.
- كانت السيارة المضمونة تقطر سيارة أخرى أو مقطورة بواسطة سيارة أخرى أو منقولة عليها.
- إذا كانت السيارة المضمونة مستعملة لأغراض مخالفة للقانون أو لعمليات تهريب أو لتعاطي أو المتاجرة بالمخدرات من قبل السائق أو أي شخص آخر متواجد فيها.
14. أيّ مطالبة للأضرار التي تلحق بالممتلكات، الأمتعة أو الحيوانات المنقولة في السيارة المضمونة.
15. أي حادث مهما كان نوعه الناتج عن دخول السيارة المضمونة في المباريات أو السباق أو التجارب أو المراهنات أو استعمالها لغير الوجهة المصرح عنها كتعليم قيادة السيّارات أو نقل البضائع للسيّارات غير المرخّص لها بذلك.
16. الحوادث الناتجة عن السير إلى الوراء على الأوتوسترادات والطرقات الرئيسيّة.
17. الحوادث، الخسارة، الضرر، أو المسؤولية الناجمة أو المترتبة عن:
- الكوارث الطبيعية التي تعني توخياً للوضوح، المخاطر الطبيعية التي من شأنها التأثير على البيئة والتي ينتج عنها أضرار مالية وبيئية و/أو بشرية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: العواصف والاعاصير (التي تزيد سرعة الرياح فيها عن المئة كلم في الساعة)، البَرَد، الفياضانات، الزلازل، زحل التربة، الخ.
- الظروف المناخية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الصواعق وتراكم مياه الأمطار، الخ.
- أخطار الحروب الداخلية أو الخارجية، الحرب الأهلية، الهيجان الشعبي أو أي نزاع أهلي وأي نوع من القذائف والصواريخ والمتفجرات العسكرية، الأعمال التخريبية والإرهابية والإضرابات وأعمال الشغب.
- كما يستثنى من التغطية أي ضرر مُتعمّد واقع على السيارة المضمونة أو على سيّارة الغير من قبل المضمون أو الغير.
18. أي مطالبة من أي نوع كانت ناشئة عن الإشعاع النووي أو التفاعل الذري أو الأسلحة والمواد النووية الملتهبة.
19. أي مطالبة من أي نوع كانت ناشئة من الزربان أو التلوث، حتّى بحال كان سبب الزربان أو التلوّث حادث مغطّى.
20. أي مطالبة من أي نوع كانت إذا كان سائق السيارة المضمونة، عند حصول الحادث، تحت تأثير الكحول أو المخدرات.
21. أي خسارة لاحقة وناتجة عن الحادث، مثل عدم استعمال السيارة، أو تدني قيمتها، أو مصاريف الإيداع والكاراج، إلاّ بحال نص صريح بخلاف ذلك يظهر على لائحة العقد.
22. أي غرامة أو عقوبة أو أي مصاريف محاكمات جزائية تتعلق بها.

ب. إستثناءات إضافيّة خاصة بالسيارات المعدة للنقل العام ونقل البضائع
بالإضافة إلى الإستثناءات الواردة في الفقرة (أ) أعلاه، يستثنى من هذا الضمان:
1. الأضرار اللاحقة بالبضائع المنقولة في السيارة المضمونة أو عليها أو بواسطتها.
2. الأذى الجسدي و/أو المادي الناتج عن المنقولات أو المواد المحمّلة في السيارة المؤمنة، أو عليها، أو المنقولة بواسطتها، سواء كان الضرر ناتجاً عن حادث أم لا.
3. الخسارة أو الضرر اللاحق بالطرقات والجسور والمسارات السفلى والمعابر الفوقية و/أو أي إنشاءات على الطرق ناتجة عن الإرتجاج أو وزن السيارة أو حمولتها.
4. كافة الأضرار والخسائر المالية الناتجة عن أي عقد ارتبط به المضمون مع طرف ثالث مهما كانت ظروفه.
5. كافة الأذى الجسدي و/أو المادي الناتج عن عمليات تحميل أو تفريغ السيارة المضمونة.

المادة 3

واجبات وتعهدات المضمون خلال الفترة التأمينية

التصريح وصحّته:
تمّ عقد هذا الضمان وحدّد القسط استناداً إلى معلومات وتصاريح المضمون المدوّنة في الشروط الخاصة المصرّح بها من هذا الأخير على كامل مسؤوليته. على أنه، في حال ورود أي كتمان أو تصريح كاذب يؤدي إلى خداع الشركة أو تضليلها في تقدير المخاطر، فإن عقد الضمان الحالي يعتبر ملغى حتماً وباطل من أساسه ab-initio وبمفعول رجعي، وفقاً لأحكام المادة 982 من قانون الموجبات والعقود اللبناني.

تحديد قيمة السيارة المضمونة:
1. بما يخص المبالغ المؤمّنة:
- يجب إصدار هذا العقد على أساس قيمة السيّارة السوقيّة، وهو مبلغ شراء سيّارة جديدة من نفس الصنع والمقاييس، تحسم منه قيمة الإستهلاك المتناسبة مع فترة الإستعمال من تاريخ وضعها في السير.
- في حال التأمين الناقص (أي عندما يتم تأمين السيارة على أساس مبلغ تأمين أقل من قيمتها السوقيّة)، تدفع المطالبات نسبياً لمبلغ القسط الذي كان سيدفعه المضمون فيما لو صرح عن القيمة السوقيّة الكاملة لسيارته عند بدء التأمين.
- في حال عقد تأمين مغالاة أو تأمين زائد (أي في حال تجاوز مبلغ التأمين لقيمة السيارة السوقيّة)، تكون الشركة مسؤولة فقط عن دفع القيمة السوقية للسيارة بالمقدار الذي كانت عليه فعلياً قبل حصول الحادث مباشرة.
2. يترتب على المضمون أن يُعلم الشركة مسبقاً بموجب كتاب مضمون عن أي تعديلات أو تغيير في مواصفات السيارة القياسية من هيكل ومحرك وجهاز التعليق والعجلات والزوائد من قطع الغيار غير القياسيّة والحمولة أو زيادة عدد المقاعد المرخص بها، والتي يمكن أن تؤثر على قيمة السيارة أو سلامتها أو تأديتها.يحق للشركة آنذاك أن تلغي العقد أو تقبل بتلك التعديلات بإصدار ملحق على البوليصة شرط دفع قسط إضافي يُتفق عليه بين الطرفين.
3. يتعهد المضمون بحفظ السيارة المضمونة بحالة جيدة وصالحة للسير ومصانة من كل عيب وخاضعة للمعاينة الميكانيكية الدورية. وبناءً عليه، يحق للشركة أن تُخضع السيارة المضمونة للكشف بواسطة تقنيين لديها وأن تعلم المضمون خطياً بالإصلاحات التي ترى من الواجب إجراؤها.

المادة 4

تسديد الأقساط
يسري مفعول الضمان اعتبارا من تاريخ اصدار بوليصة التأمين. يجب على المضمون التوقيع على **"الاشعار بالاستلام والموافقة"** واعادته الى الشركة بحيث يعتبر التوقيع تأكيدا على موافقته على شروط هذا العقد، كما يجب عليه تسديد القسط كاملا كما هو مبين في جدول البوليصة. في حال التأخر عن دفع أي من الأقساط تنذر الشركة المضمون بتأخره عن الدفع بكتاب مضمون يذكر فيه تاريخ الاستحقاق وفقا لأحكام المادة 975 من قانون الموجبات والعقود، ويقف حكم بوليصة التأمين بعد مرور عشرة أيام اعتبارا من تاريخ الإنذار المذكور أعلاه. يحق للشركة ان تفسخ البوليصة بعد انقضاء عشرين يوما من مهلة العشرة الأيام المعينة أعلاه دون دفع المضمون للقسط المستحق. ان بوليصة التأمين التي لم تفسخ تعود الى انتاج مفاعيلها للمستقبل في ساعة الظهر من اليوم الذي يلي دفع القسط المتأخر الى الشركة وأداء المصاريف عند الاقتضاء.

المادة 5

تسوية الحوادث

عند حصول حادث، يجب على المضمون إبلاغ الشركة فوراً بتفاصيل الواقعة، ودعوة خبير محلّف في حوادث السير ومعتمد لدى الشركة وانتظاره للكشف على الحادث، ومن ثمّ الحضور شخصياً إلى مكاتب الشركة خلال ثلاثة أيام عمل تلي الحادث لتعبئة إخطار عن حادث سيارة.

إن عدم طلب الخبير المعتمد لدى الشركة للكشف على الحادث يُسقط حقّ المضمون المتضرّر في التغطية المنصوص عليها في هذا العقد. يجب على المضمون أيضاً تقديم جميع المستندات والفواتير والإشعارات والإنذارات والوثائق القانونية من تبليغات ودعاوى قضائية وأي وثائق تتعلق بمطالبة المتضرر إلى الشركة فور استلامها.

عندما تقع المسؤولية على الغير، يجب على المضمون التعاون مع الشركة إذا أرادت هذه الأخيرة استرداد مبلغ الضرر من الجهة المسببة له. إن عدم الإذعان لهذا الإجراء يحمّل المضمون مسؤولية أي خسارة مالية يمكن أن تتعرض لها الشركة، فتطالبه بتعويض يتناسب مع الضرر الناشئ عن التأخير، إلا إذا ثبت أن الإخفاق في الإذعان كان بسبب خارج عن إرادة المضمون أو عن قوة قاهرة، فلا يطالب بأي تعويض ولا يفقد شيئاً من حقوقه. من ناحية أخرى، يجب على المضمون الإذعان لتلك الإجراءات عند زوال الأسباب المانعة، لا يتوجّب على الشركة الضامنة أن تتحمّل أي مبلغ أو تعويض بموجب هذا العقد إلّا إذا كانت قيمة المطالبة تزيد عن قيمة "بند التحمل" المبين على جدول البوليصة والذي يتحمله المضمون وحده من كل مطالبة.

المادة 6

الأضرار التي تصيب الغير

يفهم بـ "الأضرار التي تصيب الغير" الأضرار المادية فقط دون سواها طبقاً لنصّ المادتين الأولى والثانية أعلاه، والتي لا تشمل الأذى الجسدي والأضرار المعنوية وملحقاتها.

للشركة الضامنة وحدها الحق في المفاوضة مع الغير والتسليم بالمسؤولية وتسوية الحوادث والدفاع عن أي مطالبة تحت هذه البوليصة دون الحاجة لموافقة المضمون.

إن أي تصرّف من قبل المضمون يناقض هذا النص، وأي إجراء يتخذه هذا الأخير منفرداً لتسوية وضعه أو وضع الغير المتضرر من الحادث، بدون موافقة الشركة الخطية والمسبقة، من شأنه أن يفقده حقّه في المطالبة، حتى ولو كانت التسوية أو التصرفات أو الإجراءات المتخذة تصبّ في مصلحة الشركة، فتصبح بذلك هذه الأخيرة بحلّ من التزاماتها وموجباتها تجاه المضمون وتجاه الغير.

مع الإشارة إلى أن تغطية الأذى الجسدي غير مشمولة بهذا العقد، لا يُعتبر اعترافاً بالمسؤولية تقديم الإسعافات الأولية للجرحى أو نقلهم إلى المستشفى أو المساعدة بأي طريقة أخرى. ولا يعتبر التعهد أو الإفادة الصادرين عن الشركة ابان الحادث - نظراً لكون المضمون مضموناً لديها - اعترافاً بالمسؤولية أيضاً أو تنازلاً عن الحقّ أو المطالبة والملاحقة وفقاً للقوانين المرعية.

إذا نشأ نزاع مع الأشخاص الثالثين حول مبلغ التسوية المعروضة، تتابع الشركة الدعوى في المحاكم أو تسعى إلى تسوية خارج المحكمة وفقاً لما تراه مناسباً، ولكن دائماً بحسب شروط البوليصة وضمن الحد الأقصى للمسؤولية المبين في جدولها.

إن أي استحضار أو استدعاء أو تبليغ للمضمون للمثول أمام القضاء يجب أن يُبلّغ فوراً للشركة الضامنة.

المادة 7

أضرار السيارة المضمونة

الحريق والسرقة

1. إذا نشأ نزاع مع المضمون حول مبلغ تسوية الأضرار، يترك تقديرها إلى خبيرين يعيّن كل طرف خبيراً منهما. وإذا أخفق الخبيران بالوصول إلى اتفاق، يعيّن خبير ثالث من قبل الطرفين أو بواسطة محكمة مختصة، ويتخذ القرار بأغلبية الأصوات. في تلك الحالة يدفع كل فريق أتعاب خبيره المعيّن بالكامل ونصف أتعاب الخبير الثالث إن توجّب الأمر.

بحال عدم وجود أي نص مخالف لتلك الفقرة في الشروط الخاصة للبوليصة، وحيث أنه لا يمكن أن يشكّل عقد الضمان سبباً للربح، تضمن الشركة إعادة السيارة المتضررة إلى حالتها التي كانت عليها قبل الحادث مباشرة، وذلك إما باستبدال القطع المتضررة أو التالفة بقطع أخرى مماثلة لحالتها، أو في حال تركيب قطع غيار جديدة، بحيث يتحمل المضمون نسبة التدني.

2. بحال عدم وجود أي نص مخالف لتلك الفقرة في الشروط الخاصة للبوليصة، وفي حال الخسارة الكلية، وإذا كانت المطالبة مغطاة، تدفع الشركة القيمة الحقيقية (السوقيّة) للسيارة وقت وقوع الحادث، أي المبلغ المؤمن عليه مع حسم قيمة التدني نسبة إلى فترة الإستعمال، إضافة الى بند التحمل deductible المبين في جدول البوليصة.
3. لا يجوز للمتعاقد إجراء تصليح أو تغيير أي قطعة من السيارة المتضررة من دون الموافقة الخطية والمسبقة للشركة الضامنة.
4. يجوز للشركة الضامنة، طبقاً لما تراه مناسباً إما:
   - إصلاح السيارة المضمونة.
   - أو دفع قيمة إصلاح السيارة إلى المضمون.
   - أو دفع كامل قيمة السيارة (القيمة السوقيّة) المضمونة بعد التنازل عن الأنقاض.
5. عند سرقة السيارة المضمونة، يجب على المضمون إبلاغ الأمر إلى أقرب مخفر للشرطة وأي سلطة مختصة أخرى خلال 12 ساعة من وقوع الحادث.

إعادة تكوين قيمة الضمان

بعد تسوية أي مطالبة في هذا العقد، يمكن للمضمون أن يطلب إعادة تكوين مبلغ التأمين وذلك بدفع قسط إضافي يتناسب مع مبلغ التسوية المدفوع.

المادة 8

الحلول والإسترداد

إن الضامن الذي دفع تعويض الضمان يحلّ حكماً محل المضمون في جميع الحقوق والدعاوى المترتبة على الأشخاص الآخرين الذين تسببوا بالضرر كلياً أو جزئياً مما أدى إلى إيجاب التبعة على الشركة.

يجوز للشركة الضامنة أن تتملص من التبعة كلياً أو جزئياً تجاه المضمون في حال تعذّر عليها الحلول محله في تلك الحقوق والدعاوى بسبب فعل من المضمون.

يحق للشركة الضامنة المداعاة والإسترداد من أولاد المضمون أو والديه أو مصاهريه أو عماله وجميع الأشخاص المذكورين في المادة (2) أعلاه، لدى وجود فعل غش اقترفه أحد هؤلاء الأشخاص.

المادة 9

مدة العقد

إن مدة العقد محددة في جدول البوليصة. تبدأ من الساعة 12 ظهراً من تاريخ بدء العقد وتنتهي الساعة 12 ظهراً من تاريخ انقضاء فترة التأمين. إلا إذا كان هناك نص صريح مخالف خطياً في ملحق للعقد.

ما لم يتم إعلام الشركة الضامنة بالحالات المذكورة أدناه، وموافقتها خطياً على إبقاء العقد قائماً، يلغى هذا الضمان حكماً ودونما إنذار أو إخطار أو أي معاملة أخرى في الحالات التالية:

- وفاة المضمون.
- بيع السيارة المضمونة، سواء تمّ تسجيل البيع لدى الدوائر المختصة أم لم يتم.
- التفرّغ عن ملكية السيارة بأي شكل كان، حتى ولو بموجب وكالة منظمة لدى كاتب العدل، وسواء تمّ تسجيل التفرّغ لدى الدوائر المختصة ضمن المهل الواجبة أم لم يتم.
- هبة السيارة المضمونة.
- إفلاس المضمون. وفي حالة الإفلاس يحق للشركة إلغاء العقد ابتداءً من تاريخ إشهار الإفلاس أو طلب التصفية القضائية وفقاً لنصوص المادة (11) أدناه.

المادة 10

محل الإقامة المختار

ترسل جميع المراسلات والإنذارات والتجايير والتبليغات إلى المضمون على العنوان المبيّن في جدول البوليصة.

في حال تغيير العنوان المشار إليه، يتوجب على المضمون إبلاغ الشركة خطياً بعنوان إقامته الجديد وإلّا اعتبر العنوان المذكور على البوليصة هو محل الإقامة المختار قانونياً.

المادة 11

فسخ العقد

1. يحق للشركة أن تفسخ العقد الحالي بإرسال إنذار مدته عشرة أيام تسري من تاريخ إرسال الكتاب للمضمون على العنوان المذكور في جدول البوليصة. وفي حالة الفسخ، تعيد الشركة إلى المضمون قيمة القسط المدفوع بعد أن تحسم منها قسماً يتناسب مع المدة التي بقي فيها العقد ساري المفعول، إضافة إلى الضرائب والطوابع المدفوعة للدولة عن السنة كلها.
2. كما يحق للمضمون أن يفسخ العقد في أي وقت وذلك بإرسال كتاب بهذا الموضوع إلى الشركة الضامنة. في هذه الحالة وشرط عدم وجود مطالبات مدفوعة قدمها المضمون إلى الشركة، يحق له استرجاع قسط يحتسب على أساس تعرفة المدة القصيرة كما هي مبيّنة أدناه.

المادة 12

تعرفة المدة القصيرة

مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة، وفي الحالات التي تقرر فيها الشركة فسخ العقد بسبب مخالفة أحكام بوليصة الضمان من قبل المضمون، يكون للشركة الحق في استيفاء بدل الضمان على أساس النسب التالية:

- 25% من القسط السنوي الإجمالي عن مدة ضمان لا تزيد عن شهر واحد.
- 50% من القسط السنوي الإجمالي عن مدة ضمان لا تزيد عن ثلاثة أشهر.
- 75% من القسط السنوي الإجمالي عن مدة ضمان لا تزيد عن ستة أشهر.
- 100% من القسط السنوي الإجمالي عن مدة ضمان لا تزيد عن ستة أشهر.

في حال بطلان العقد أو إبطاله بسبب تكتّم المضمون أو تقديمه عن قصد تصريحاً كاذباً، يكون للشركة الضامنة الحق باعتبار العقد باطلاً برمّته وبمفعول رجعي سنداً للمادة 982 من قانون الموجبات والعقود، وذلك دون إعادة أي مبلغ مهما تكن الظروف، ومع إحتفاظها بحق استرداد المبالغ المدفوعة مع العطل والضرر عند الإقتضاء.

في حال أجرى المضمون أكثر من عقد تأمين على السيارة المضمونة، تضمن الشركة الحادث على أساس التضامن مع بقية الشركات الضامنة، شرط عدم وجود احتيال وفقاً للمادة 958 م.ع.

المادة 13

المحاكم المختصة

1. مع مراعاة قواعد الإختصاص الإلزامي، يكون لمحاكم مدينة بيروت فقط صلاحية الفصل بأي نزاع ينشأ عن هذا العقد.
2. لا يجوز مطلقاً للمتعاقد أن يدخل الشركة شخصاً ثالثاً في الدعاوى أو يطلب كفالتها.
3. يوافق الطرفان في هذا العقد أنه لن يلجأ أحدهما إلى القضاء قبل صدور تقرير خبير السير المحلّف المعتمد.

المادة 14

سقوط الحق بمرور الزمن

تسقط الحقوق الناتجة عن هذا العقد حكماً بعد مرور سنتين على وقوع الحادث الذي نشأت عنه إلّا في الحالات التالية:

1. حالة التكتم والسهو والتصريح الكاذب أو المضلّل أو المغلوط من قبل المضمون: في هذه الحالة تسري فترة مرور الزمن من تاريخ اليوم الذي علمت به الشركة بالتصريح الكاذب أو بالكتمان المضلّل.
2. عند وقوع الحادث تبدأ فترة مرور الزمن اعتباراً من يوم حصوله، إلّا في حال أثبت المضمون أنه لم يكن على علم بوقوعه في هذا التاريخ، عندها تحتسب المهل من يوم علم هذا الأخير به.
3. في الحقوق العائدة للمتعاقد على الشركة والتي نشأت عن دعاوى الغير، تحتسب المهلة المشار إليها أعلاه ابتداءً من يوم تقديم دعوى الغير على المضمون أو من يوم استيفائه التعويض من هذا الأخير.

المادة 15

نصوص العقد

صدر هذا العقد وأبلغ إلى المضمون الذي وافق على بنوده وشروطه دون تحفّظ، باللغة العربية واللغة الإنكليزية. وفي حال وجود خلاف أو إلتباس بين النص العربي والإنكليزي، يوافق الطرفان على إعتماد النص العربي دون سواه.

- **تغطية الأذى الجسدي للأشخاص المنقولين والمضمون والسائق.**
- **للسيارات الخصوصية: الأذى الجسدي للمضمون والسائق والأشخاص المنقولين في السيارة من أفراد عائلة المضمون.**
- **لباقي أنواع السيارات: الأذى الجسدي للسائق.**

بالرغم من كل نص مخالف للشروط العامة والخاصة في عقد التأمين، تدفع الشركة الضامنة إحدى التعويضات المذكورة أدناه في حال إصابة السائق و/أو المضمون و/أو أحد الركّاب من أفراد عائلة هذا الأخير بأي أذى جسدي ناتج بصورة مباشرة عن حادث طارىء عنيف وخارج عن إرادته، حاصل أثناء نقله في السيارة المضمونة أو أثناء صعوده إليها أو نزوله منها، وذلك ضمن السقف المذكور في الشروط الخاصة للبوليصة، وضمن الشروط التالية:

- لا يستفيد من التعويضات المذكورة سوى الأشخاص المنقولين في السيارة (للسيارات الخصوصية) من أفراد عائلة المؤمّن (أي الزوج والأصول والفروع حتى الدرجة الثانية). والسائق فقط (بالنسبة لباقي أنواع السيارات بما فيها السيارات العمومية).
- لا تتعارض التغطية الممنوحة بموجب هذه المادة مع التغطية المنصوص عليها في عقود التأمين الإلزامية ولا تخالف مضمون التشريعات التي نصّت عليها.
- إن التغطية الممنوحة بموجب هذه المادة لا تعطي الحقّ بالتعويض عن الأذى الجسدي، مهما كان نطاقها وقيمتها، إلاّ بحدود سقف التعويضات المشار إليها في الشروط الخصوصية للبوليصة، وذلك بمعزل عن التعويض الذي قد يتفق عليه أو يحكم به وفقاً للتغطية الإلزامية.

1. بحال الوفاة تدفع الشركة المبلغ المبين في جدول عقد التأمين.
2. تدفع الشركة المبلغ المذكور في جدول عقد التأمين عن العجز الكلي والدائم في الحالات الآتية:
   - الشلل الكامل وغير القابل للشفاء.
   - فقدان نظر العينين بصورة كاملة وغير قابلة للشفاء دون أي إمكانية معالجة بواسطة عملية جراحية أو أي طريقة أخرى.
   - الصمم الكامل وغير القابل للشفاء في الأذنين دون إمكانية لشفائه بواسطة عملية جراحية أو أي طريقة أخرى.
   - فقدان اليدين أو القدمين أو يد وقدم بآن واحد مبتورين عند الرسغ أو عند الكاحل أو أعلى منهما.
   - فقدان يد أو قدم على الوجه المبين أعلاه مع فقدان بآنٍ واحد النظر في عين واحدة على الوجه المبين في الفقرة (ب).
3. تدفع الشركة خمسين بالمئة (50%) من المبلغ المذكور في جدول عقد التأمين في حال فقدان اليد اليسرى أو قدم واحدة أو النظر في عين واحدة على الجدول المبين أعلاه.
4. تدفع الشركة ستين بالمئة (60%) من المبلغ المذكور في جدول عقد التأمين في حال فقدان اليد اليمنى على الوجه المبين أعلاه.
5. تدفع الشركة، بما لا يتجاوز المبلغ المبين في جدول عقد التأمين، المصاريف الطبية والجراحية ومصاريف الإستشفاء المتوجّبة والمدفوعة نتيجة مباشرة لحادث تتوفر فيه الشروط المبينة في مستهل هذا الملحق وذلك بحسب تعرفة الدرجة الثالثة أو درجة الضمان الإجتماعي.

يستفيد السائق والمضمون وأفراد عائلة هذا الأخير من التعويضات المشار إليها أدناه عن الأذى الجسدي فقط، في حال لم يكن الحادث مغطّىً بموجب عقد تأمين آخر يشمل التغطية الجسدية للسائق والركّاب.

من المتفق عليه صراحة:

1. أن فقدان وظيفة أحد الأعضاء المضمونة المذكورة أعلاه بصورة كاملة وغير قابلة للشفاء يوازي فقدان هذا العضو بالبتر.
2. أنه إذا كان الشخص المصاب أعسراً، تطبق النسبة المئوية الملحوظة لليد اليمنى على اليد اليسرى والعكس بالعكس.

يشترط صراحة:

1. أن الوفاة أو الشلل الكامل أو فقدان أعضاء النظر يجب أن تحصل خلال مدة تسعين يوماً بعد حصول الحادث وأن تكون نتيجته المباشرة.
2. لا تعوّض الشركة عن فقدان أي عضو كان قبل الحادث مصاباً بعطل كليّ. أما إذا كان العضو المذكور يعاني من عطل جزئي قبل الحادث، فتحسم نسبة العطل من مبلغ التعويض المتوجّب عن هذا العضو بحسب أحكام العقد.
3. لا تشمل هذه التغطية الأطراف الإصطناعية وملحقاتها.
4. لا تُلزم الشركة الضامنة بسبب حادث واحد سوى بدفع إحدى التعويضات المذكورة أعلاه باستثناء النفقات الطبية المذكورة في المادة 5 أعلاه.
5. لا يتوجب أي تعويض عن وفاة أو إصابة سببها مفتعل من قبل الشخص المصاب أو ناتجة كلياً أو جزئياً عن مرض أو عن نقص جسدي من أي نوع كان أو إذا كان الشخص المذكور بحالة السكر أو تحت تأثير الكحول أو المخدرات عند حصول الحادث، أو إذا أهمل هذا الأخير اتباع العلاج في الوقت المناسب وبالصورة المناسبة طبياً لحالته.
6. يدفع التعويض فقط بناءً على طلب المضمون ومباشرة إلى الضحية أو ورثتها الشرعيين في حال الوفاة، وذلك بعد إثبات صفتهم بالمستندات الرسمية وفقاً للأصول.
7. أن يصرح المضمون ويوقّع لقاء هذا التعويض على براءة ذمّة تحّرر الشركة والمضمون من كافة نتائج الحادث.

يخضع هذا الملحق لجميع أحكام وشروط واستثناءات العقد الأساسي.

إن أي تصريح كاذب، أو أي تغيير في وقائع الحادث أو تلاعب أو تبديل أو تزوير في المستندات أو الوثائق المقدمة لشركة التأمين من قبل المضمون أو من ينوب عنه، سوف تبطل الحادث و تلغي مفعول البوليصة من أساسها.

عند حصول حادث:

- **يترتب على المضمون وبقدر الإمكان، أن يتخذ الإحتياطات اللازمة لحماية السيارة المتضررة.**
- **إذا فقدت القطع اللازمة لإصلاح السيارة من السوق المحلية، فإن التعويض المترتب على الشركة دفعه عن تلك القطع لا يمكن أن يتعدى الثمن الأخير بحسب تسعيرة المصنّع.**

إن مطالبات "أضرار السيارة المضمونة" تستدعي وجوباً طلب خبير محلّف عند وقوع الحادث قبل تحريك السيارة من مكانها. لذلك، سلّمت الشركة للمضمون، مع عقد التأمين، لائحة بكافة أسماء خبراء السير المعتمدين لديها. وقد أخذ المضمون علماً واحتفظ بها.

Motor Insurance Policy

General Conditions

Motor Insurance Contract

Covering Property Damage to the insured vehicle and/or Third Party Property Damage (General Conditions)

Preamble

Whereas the Insured has applied near **Fidelity Assurance and Reinsurance Co. S.A.L.** (hereinafter called the Company) to cover his vehicle against own damage and other road accidents, and has paid or agreed to pay the required premium stated in the schedule, the Company will, subject to the Terms, Conditions, Exceptions and Limitations of the present Contract, provide cover for the benefits identified in the Schedule of the Policy as per the following:

Article 1

THE INSURED PERILS

The purpose of this Contract is to indemnify the Insured against Loss or Damage and/or Liability as described under (**A**), (**B**), (**C**), (**D**) & (**E**), occurring during the period stated and within the geographical limits described in the Schedule hereto provided that:

1. The insured vehicle passed all legal formalities near the Traffic Authorities and the Department of Vehicle Control.
2. The vehicle is under the custody and control of the Owner or any other person authorized by the Owner, if not excluded by any of the present Contract Provisions.
3. The Driver at the time of accident holds a valid Lebanese Driving License legally authorizing him to drive the insured vehicle according to its category and type, or a valid International Driving License for non-Lebanese.
4. The Maximum Limit of Liability of the Company for any accident or series of accidents occurring during the Contract period does not exceed the Sums insured, or the Limits appearing on the Policy Schedule or on any additional Endorsement thereto, including Interests, Legal Costs and other expense consequent to the accident.
5. In case the entrusted person was at the time of accident in possession of a separate insurance policy covering his Legal Liability to Third Parties, he will only benefit from the Indemnity provided in the present Contract over and above any and all of the sums provided by such insurance.

A. LEGAL LIABILITY

Legal Liability under the present Contract is limited to Material Damage caused by the insured Vehicle to Third Party vehicle(s) or properties, up to the Limits of Indemnities appearing therein.

B. OWN DAMAGE

Damage which the insured vehicle may sustain as the result of an Accident or a Collision, or as a result of its overturning, including any of its accessories and spare parts installed by the Manufacturer as standard equipment, plus any other fitted part, provided that the latter appears on the Schedule of the Policy as a separate item, subject to any exception within the Policy Conditions.

The Maximum amount of Indemnity under Paragraphs (B), (C), (D) & (E) shall in no way exceed the Market Value of the insured vehicle or the Sum insured appearing on the Schedule of this Contract, whichever is less.

C. FIRE DAMAGE TO THE INSURED VEHICLE

The Company will provide indemnity for Damage to the insured vehicle arising out of Fire and/or Explosion, except if such Fire or Explosion is excluded under any of the Policy's exceptions in Article Two or thereafter.

D. THEFT OF THE INSURED VEHICLE

The Company will provide indemnity for Loss or Damage to the insured vehicle as the result of Theft or attempted Theft, involving forcible entry (meaning accompanied by breakage clearly appearing on the external body of the vehicle). This Contract excludes however parts and accessories (as defined in section B, "Own Damage" above) unless the vehicle itself has been stolen at the same time.

Theft of the insured vehicle with a key or by any mean other than forcible entry is excluded from the present Contract.

In any case, payment of any Indemnity under the present Cover is subject to the handing over of Vehicle keys and Licenses to the Company and to officially notify the nearest Police Station and any other concerned Legal authority within a maximum of 12 hours of the happening.

E. HOLD-UP ON THE INSURED VEHICLE

The Company will indemnify the insured for Loss or Damage to the insured vehicle for Theft or attempted Theft as a result of a Hold-up (Theft by means of violence and/or use of weapons on the Driver and/or the Owner). Such cover is subject to the immediate reporting of the incident to the nearest Police Station and any other Legal authority.

Article 2

EXCLUDED RISKS

A. General Exclusions applicable to all types of vehicles

This Policy does not indemnify the Insured for claims arising, whether directly or indirectly, from the following situations:

1. The willful Gross Misconduct and/or Fraudulent Act of the Insured or the Custodian of the Vehicle or any other person employed by the Insured or under his Legal Responsibility. By Gross Misconduct, we mean as a matter of example, not limitation: Driving against the Legal flow of Traffic on all roads, whatever may be the reason that led to the accident, reversing on highways or main streets, disregarding traffic lights and other traffic signals and generally acting in such a way as to endanger the lives of the Driver and other people.
2. Any indemnity claim for Bodily Injury, Moral Damage, Consequential Loss and/or all other immaterial damages essentially not covered by the present Contract - whether the claim arose from the Insured himself or from any custodian in legal or illegal possession of the insured vehicle.
3. Off-road accidents for private vehicles.
4. Any accidents (Own damage or Third Party Liability) of any sort, for any type of vehicle if present on a site of work.

5. Theft, or any damage arising out of attempted Theft perpetrated by the Insured himself, any other person in Legal possession of the vehicle, any driver or employee of the Insured, family members, namely spouse, parents, children, brothers, sisters, sons and daughters in law, brothers and sisters in law, and/or any person living with the Insured under the same roof.
6. Loss or Damage to the insured vehicle and any claim for property Damage caused to Third Parties or to any person inside the insured vehicle, if it was proven that the insured vehicle has been transporting people for money (other than Taxis and/or Public Transport vehicles), or was under lease or has been rented out during the validity of the Policy, unless otherwise agreed upon and appearing on the Policy Schedule.
7. Any Claim arising out of an accident due to a manufacturing defect of wear and tear, of any mechanical failure, evident lack of proper maintenance, or due to an alteration in the chassis, the tires or the vehicle's engine.
8. In case the ownership of the vehicle has been transferred by sale or proxy without notification to the Company.
9. Loss or Damage to the insured vehicle while entrusted to a Workshop for adjustment, repair, trial, long parking periods or any other similar case where the vehicle is no longer under the custody and control of the Insured or the Driver.
10. Damage to electrical systems or accessories and their parts as a result of any electrical failure.
11. Damage to rubber tires and/or rims resulting from falling into potholes or hitting curbs and speed bumps, unless they are part of a covered accident to the insured vehicle.
12. Any Claim arising out of an Accident caused by the insured vehicle driven for whatever reason against the flow of traffic. As stipulated in the Provisions of the Fourth Paragraph, Item Three, under Article No. 9 of the Lebanese Traffic Law, which reads: "It is strictly forbidden for anyone... to drive against the flow of traffic."
13. Any claim of any kind, if at the time of Accident:
    - The number of transported passengers exceeds the licensed number of seats.
    - The insured vehicle was loaded above the Legal limits, or in an illegal way in height or width or length.
    - The insured vehicle was towing another vehicle or was towed or transported by one.
    - The insured Vehicle was used for illegal purposes, such as smuggling or drug consumption or trade, on behalf of the Driver or any other person present in the vehicle.
14. Injury, and/or Damage, and/or Loss to Animals, Pets Property or Luggage of any kind transported by the insured vehicle.
15. Any Claim whatsoever arising out of the vehicle engaging in a rally, race, test or contest, or use of the vehicle for a purpose other than its licensed usage such as Driving School car, or Goods carrier for vehicles not licensed to transport loads.
16. All accidents arising from reversing on highways or main streets.
17. Accidents, Loss, Damage and Liabilities, resulting out of:
    - Natural Disasters. By Natural Disasters, we mean any natural hazard that influence the environment and results in financial, environmental and/or human losses, including but not limited to: Storm, Tempest (winds exceeding 100 km/hour), hail, flood, earthquake, landslide, etc.
    - Weather conditions and climatic changes that include but are not limited to: Lightning, accumulation of rainwater, etc.
    - War risks, whether internal or external, Civil War, Civil Commotion or any other civil strife. Any sort of military projectiles, explosives or devices, Subversive and Terrorist Acts, Strikes, Riots and Armed Riots.
    - Malicious Damage of any sort whether perpetrated on the insured vehicle or on a Third Party's vehicle by the Insured or any other person.
18. Any claim of any kind arising out of nuclear emission, radiation, weapons or combustible.
19. Any claim of any sort arising out of seepage, pollution or contamination, even if caused by a covered accident.
20. Any claim of any sort, if at the time of Accident, the Driver of the insured vehicle was under the influence of Drugs or Alcohol.
21. Any Claim for Consequential losses, such as loss of use, depreciation in value, storage and garaging expenses unless otherwise agreed upon by the Company and clearly stated on the Policy Schedule.
22. Fines and Penalties of any kind.

B. Additional Exclusions to vehicles intended to carry passengers or transport loads

In addition to the Exclusions appearing in Article (A) above, this Insurance does not include:

1. Goods transported by the insured vehicle.
2. Liability arising out of transported goods for Bodily Injury and/or Property Damage, whether the Loss or Damage was caused by an accident or not.
3. Loss or Damage caused to roads, bridges, underpasses, flyovers and/or other road constructions, arising out of vibration, vehicle weight or carried load.
4. Indemnity for financial Loss or Damage resulting from any contract signed by the Insured whatsoever.
5. Bodily Injury and/or Property Damage due to the loading or unloading of the vehicle.

Article 3

DUTIES AND OBLIGATIONS OF THE INSURED THROUGHOUT THE INSURANCE PERIOD

THE DECLARATION

The present Contract of Insurance has been done and the Premium calculated upon the declarations of the Insured and on his own responsibility, as specified in the Particular Conditions.

Any concealment, misrepresentation or other fraudulent act on behalf of the Insured will give the Company the right to consider the present Contract as null and void ab initio, according to the Provisions of Article 982, of the Lebanese "Code of Obligations and Contracts".

SETTING THE VALUE OF THE INSURED VEHICLE

1. On Sums Insured:
    - This insurance has to be effected on the basis of the Market Value of the vehicle, which is its new purchase value less the depreciation relative to the period of use from the date the vehicle was put into circulation.
    - In case of Underinsurance (i.e. in case the vehicle was insured for less than its Market Value), claims will be paid proportionately to the amount of premium that the Insured should have paid, had he declared the full value of his vehicle at inception of the Policy.
    - In case of Overinsurance (i.e. in case the vehicle was insured for more than its Market Value), the Company will only be liable to pay the Market Value of the vehicle immediately prior to the date of Accident.
2. The Insured must promptly notify the Company by registered mail about any modifications or alterations to the vehicle's standard body, engine, suspension, wheels, additional accessories, carrying weight or increase in the number of licensed seats, which may affect its value, safety or performance. The Company will then choose to cancel the Policy or allow such alterations by endorsement, subject to an additional premium to be agreed upon by both parties.
3. The Insured agrees to keep and maintain the insured vehicle in good running condition and to submit it to all incumbent repairs and inspections. Accordingly, the Company has the right to have the vehicle inspected by its own technicians and to advise the Insured in writing of any repairs it may judge necessary to the fitness of the vehicle.

Article 4

PAYMENT OF PREMIUMS

The Insurance is valid as from the inception date. The Insured must sign the **"Policy receipt confirmation"** and return it to the Company and the Insured's signature shall confirm approval to the Policy's conditions. The Insured should pay the full premium as specified in the schedule of the Policy. In case of late payment of any of the premium's installments, the Company shall notify the Insured of the same by a registered letter indicating the date of the due installment in accordance with the provisions of article 975 of the code of obligations and contracts. The insurance coverage shall cease after the lapse of a period of 10 days starting from the aforementioned notification date. The Company can terminate the Policy after the lapse of a period of 20 days, starting from the expiry date of the aforementioned period of 10 days, without the Insured's payment of the due premium. The Policy that has not been terminated will reenter into effect at noon on the day following the day of the Insured's payment of the due amount in addition to any other due charges to the Company.

Article 5

CLAIM SETTLEMENT

In case of Accident, the Insured shall promptly notify the Company with details of the happening, call a Traffic Expert and wait for him at the scene of the accident and present himself within three working days to the Head Office or any Branch of the Company in order to fill up a Claim Declaration Form.

Non-conformity with the previous request about calling a Traffic Expert to survey the accident will void all of the Insured rights for a claim under the Present Contract. The Insured must also immediately provide the Company with all documents, invoices, forms and other Legal documents, i.e. notifications, advice and court summons received by him and relevant to his claim.

Where the Liability of a Third Party is involved, the Insured has the duty to cooperate with the Company if this latter wishes to recover the amount of damages from the responsible Party. Failure to comply with the present procedure will engage the responsibility of the Insured for any financial loss incurred by the Company, except if it is proven that such failure was due to reasons beyond the Insured's reach or due to "Force Majeure". However, once these reasons gone, the Insured will be bound to abide by the said procedure. Cover under the present Contract is only available if the amount of the claim exceeds the deductible appearing on the Schedule hereto.

Article 6

DAMAGE TO THIRD PARTIES

It is hereby understood that "Damage to Third Parties" in this Contract is limited to Property Damage only, according to stipulations of the first and second Articles herein.

The Company has solely the right to negotiate, make admissions, settle, and attempt to settle or defend any claim under this Policy without the agreement of the Insured.

Any action taken by the Insured to the contrary of the above will void all of his rights under the present Contract even if these actions were taken for the benefit of the Company.

While stressing on the fact that Bodily Injury is not covered by the present Contract, it remains however understood that providing First Aid to injured persons or transporting them or offering help in any way shall not be considered as an admission of Liability, neither will any commitment letters or certificates delivered by the Company on any other Policies, or be considered as a waiver of the rights of the Company to sue or pursue according to current legislation in force.

In case of dispute with the Third Party as to the amount of compensation at stake, the Company will follow up the case in Court, or settle outside Court at its own discretion but always up to the limits set under the Schedule of the Policy. Any Court Summons should be immediately notified to the Company.

Article 7

OWN DAMAGE

FIRE AND THEFT

1. In case of dispute with the Insured as to the amount of compensation, each of the two parties will assign a Loss Adjuster. In case they fail to reach an agreement, a third Loss Adjuster accepted by both Parties or assigned by a Competent Court will be named, and a decision will be taken to the majority of voices. Each Party shall bear his appointed Adjuster's fees and half of the third Adjuster's fees if necessary. In the absence of any stipulation contrary to the contents of the present paragraph in the Particular conditions of the Policy, and since compensation does not allow for any profit, the Company will reinstate the damaged vehicle in its condition immediately prior to the Accident. This will be done either by replacing the damaged or destroyed parts by others of similar condition, or, in case of new spare parts fitted, by charging the Insured a reasonable depreciation amount.
2. In the absence of any stipulation contrary to the contents of the present paragraph in the Particular conditions of the Policy, in case of Total Loss, and if the Claim is covered by the Contract, the Company will pay the actual Market Value of the vehicle at the time of Accident, that is its new value less the depreciation relative to the period of use since the vehicle was put into circulation, less any deductible appearing on the Schedule hereto.
3. The Insured may not perform any repairs, nor can they replace any damaged part without the written consent of the Company.
4. The Company may, at its own option:
   - Repair the insured vehicle.
   - Pay the cost of repairs to the Insured.Pay the full Market Value of the insured vehicle after transfer of the wreck ownership to the Company.
5. In case of Theft of the insured vehicle, notification to the nearest Police Station, to the Company and to any other concerned authority should be given within 12 hours of the happening.

REINSTATEMENT

Following the settlement of a Claim under the present Contract, the Insured may reinstate the Sum Insured by paying an additional premium proportionate to the amount paid.

Article 8

SUBROGATION AND RECOVERY

Whenever a claim has been paid under the present Contract, the Company shall immediately be subrogated with the Insured's rights to recover any paid amount from any Third Party fully or partly responsible for the Accident.

If the Company cannot subrogate itself in place of the Insured because of the latter's acts, the Company will have the right to reject all or part of the submitted claim, including all liabilities resulting therefrom.

No Legal Action shall be taken and no recovery will be done from parents and employees of the Insured as described in Article 2, except in case of proven fraudulent act on their behalf.

Article 9

PERIOD OF THE POLICY

The period of the Policy is specified in the Schedule of the present Contract. It starts at noon (12.00 p.m.) on Inception date and lapses at noon (12.00 p.m.) on Expiry date.

Unless expressly accepted by the Company, and endorsed to the Policy in writing, the present Contract will be automatically cancelled for the following reasons:

- Death of the Insured.
- Sale of the vehicle, whether it was registered at the Traffic Authorities or not.

- Declining ownership, even through Power of Attorney and even in case the cession has been registered near the Traffic Authorities within the due delays.
- Giving away the vehicle as gift or otherwise.
- Bankruptcy of the Insured. In this case, the Company has the right to cancel the Policy as from date of Bankruptcy or from date of request for judicial liquidation, as per Article 11 hereunder.

Article 10

ELECTED RESIDENCE

All correspondence, letters, endorsements, or notifications will be sent to the Insured at the address shown on the Schedule of the Policy.
In case of change of address, it is the duty of the Insured to notify the Company in writing about his new location, failing which the address shown on the Policy will be considered as the Legal one.

Article 11

CANCELLATION

1. The Company may cancel the present Contract by sending a ten days' notice through registered mail to the Insured at his address appearing in the Schedule of the Policy. In such an event, the Insured will be entitled to the full premium, less the pro-rata portion thereof for the period the Policy has been in force, plus taxes for the whole year of Insurance.
2. The Insured may cancel the Policy at any time by sending a written notification to the Company. In this case, and provided there has been no claims paid, he will be entitled to a refund of premium computed on the basis of Short-Period insurance rates as appearing hereunder.

Article 12

SHORT-PERIOD SCALE

Notwithstanding the Provisions appearing in the second paragraph of the present Article, and in situations where the Company decides to cancel the present Policy due to a Breach of Contract on behalf of the Insured, the latter will be charged according to the following Short-Period Scale:

- 25% of the Annual Total Premium in case the insured period did not exceed one month.
- 50% of the Annual Total Premium in case the insured period did not exceed three months.
- 75% of the Annual Total premium in case the insured period did not exceed six months.
- 100% of the Annual Total Premium in case the insured period exceeded six months.

In case of misrepresentation or false declaration on behalf of the Insured, the Company, according to Article 982 of the Code of Obligations and Contracts, has the right to consider that the Contract was void ab initio and will cancel the Policy without allowing any refund whatsoever. Moreover, the Company will keep its right to claim back all sums that it would have paid in accidents to the Insured during the insurance period.

In case the Risks covered under the present Policy have a concurrent cover in any other insurance company for the same amounts or any parts thereof, solidarity among the involved insurance companies will apply, in case of accident, in equal shares according to Article 958 of the Code of Obligations and Contracts.

Article 13

COURTS AND JURISDICTION

1. This Contract shall be governed by the Laws of the Lebanese Republic, and Beirut Courts shall have jurisdiction in any dispute arising hereunder.
2. The Insured may in no case involve the Company as a Third Party in Litigation, or ask for its guarantee in any Court case.
3. Both Parties to this Contract agree that there will be no Legal Action taken before the issue of the Traffic Expert Report.

Article 14

PRESCRIPTION

All rights under this Contract fall, two years after the date of Accident, except in the following situations:

1. Concealment, Omission or Misrepresentation on behalf of the Insured. In this case, the above prescription period starts as from date of awareness of the Company about the false declaration.
2. Accident. In this case, prescription period starts from the date when the Insured has knowledge of the happening. The onus of proof falls on the Insured in case he claims that he was not aware of the Accident.
3. Insured rights for amounts arising out of Lawsuits filed by Third Parties. In this case, Prescription starts from the Lawsuit date or from the date our Insured paid such amounts to the Third Party.

Article 15

CONTRACT VERSIONS

This Contract has been released in Arabic and English versions. In case of ambiguity or contradiction between the two texts, both Parties agree to choose the Arabic version as reference.

- **Bodily injury cover for the insured, the passengers and the driver.**
- **For private vehicles: Bodily injury to the insured, the driver and the passengers members of insured's family.**
- **For commercial vehicles: Bodily injury to driver.**

Notwithstanding anything to the contrary contained in the General and Particular Conditions of the Contract of Insurance, it is hereby declared and agreed that the Company will pay one of the following indemnities, in case the Driver, Insured or any of the Passengers, Members of the Insured's Family within the insured vehicle, sustain a Bodily Injury directly caused by an outward violent and visible mean, being independently the result of his presence in the insured vehicle, whether he is driving or being transported, ascending or descending from the insured vehicle, subject to the Limits of Indemnities appearing in the Particular Conditions of the Policy.
The beneficiaries of the mentioned indemnities are restrictively the passengers of the vehicle (for private cars), being part of the Insured's close family (spouse, ascendants, descendants and branches up to second degree cousins) and the Driver only (for other types of vehicles, including taxis, etc.).
These benefits should not be in contradiction with the cover provided by the Compulsory Motor Bodily Injury Policy, neither should they conflict with the Legislation that originated such Compulsory Cover. The cover provided by this Article will restrictively indemnify the persons mentioned hereabove within the Limits of Indemnity appearing in the Particular Conditions of the Policy, notwithstanding any amounts that could have been either agreed upon or given by judgment according to the Compulsory Cover.

1. In case of Death, the company will pay 100% of the indemnity mentioned in the Insurance Contract.
2. The Company will also pay 100% of the amount mentioned in the Contract of insurance in any of the below Permanent Total Disabilities:
   - Permanent Total Paralysis with no possibility of recovery.
   - Permanent Total Loss of Sight of both eyes, with no possibility of recovery through surgical or any other intervention.
   - Permanent Total Loss of Hearing in both ears with no possibility of recovery through surgical or any other intervention.

- Loss by severance of both hands or both feet or one hand and one foot at the wrist or at the ankle or thereabove.
- Loss of one hand or one foot, together with the Loss of one eye as described in Paragraph (B).

3. The Company will pay fifty per cent (50%) of the amount mentioned in the Insurance Contract in case of Loss of the left hand, or one foot, or the sight in one eye, as described hereabove.
4. The Company will pay sixty per cent (60%) of the amount mentioned in the Insurance Contract in case of Loss of the right hand, as described hereabove.
5. The Company will reimburse all medical, surgical and hospitalization expenses incurred as the direct result of a covered accident up to the amount mentioned in the Insurance Contract, provided that the applicable Tariff will always be the Third Class one or the Tariff of the National Social Security Fund.

   The Insured/Driver/Passengers as described in this Article will be reimbursed for their Medical Expenses only in case there are no other personal insurances available covering the same benefit.

It is also agreed that:
1. The Permanent and Total Functional Loss of a limb will becompensated as Total Loss of use by amputation of the said limb.
2. In case the injured person is left-handed, the percentage relative to the right hand will be applicable on the left one and vice versa.

It is expressly stipulated that:
1. Death, or Total Paralysis or Loss of Limb or Sight should occur within 90 days from the date of the accident and be the direct consequence of the said accident.
2. The Loss of a Limb that has been previously mutilated or severed or suffered a loss of function will not give rise to any indemnity. In case the said limb was partly functional, the Company will deduct from the payable indemnity that part of Disability that already existed at the time of the Accident.
3. This cover does not provide indemnity for any Prosthesis or similar artificial devices.
4. The Company will be bound to pay for only one of the above mentioned indemnities except for the medical, surgical and hospitalization expenses mentioned under 5 above).
5. No indemnity will be paid in case of Death and/or injury voluntarily caused or resulting entirely or partially from a disease, a defect or a physical weakness of any nature, or also if, at the time of accident the said person was drunk or under the influence of Intoxicants or Drugs. Any negligence in following timely and adequate medical treatment, thus leading to an aggravation or a worsening in the sustained injuries will nullify any rights for a claim under the present Policy.
6. The indemnity will only be payable upon request of the Insured, directly to the victim (or in case of Death, to his legal heirs) after due presentation of all Legal papers required by the Company.
7. The Insured declares by the said payment to discharge and hold the Company free of any consequence relative to the said accident.

Subject otherwise to all Terms, Stipulations, Conditions and Exceptions of the present Policy.

It is hereby declared that any misdescription or any alteration of facts, or any act of forgery in the documents and/or evidence requested by the company, on behalf of the client and/or of his representatives shall void the claim and cancel the effects of the policy ab initio.

In case of an Accident:
- **The Insured should take all reasonable measures for the protection of the damaged vehicle.**
- **If the necessary parts are unavailable on the Local Market, the Company will only be liable to pay for those parts at the latest price quoted by the Manufacturer.**

For "Own Damage" claims, it is imperative to call a Traffic Expert upon the happening of an Accident before the vehicle is moved. A Traffic Expert list has been provided to that effect with each and every Insurance Policy.

فيدلتي

Fidelity Auto

شروط خدمات النقل

إن الشركة الناقلة تؤمن للمضمون سحب سيارته عن الطرقات المعبدة بواسطة اليات مخصصة للقطر في حال تعرضها لحادث إصطدام أو في حال انقطاعها عن السير نتيجة عطل ميكانيكي أو كهربائي، وذلك ٢٤ ساعةً في اليوم، مجاناً ضمن مسافة محددة بعقد التأمين للسيارات الخصوصية والعمومية أو المعدة للتأجير أو الفانات والبيك آب التي لا يتعدى وزنها فارغة **٣٠٠٠ كلغ و ذات العجلات الأربع**، وتستوفي مبلغاً قدره دولار أميركي واحد عن كل كلم يتعدى تلك المسافة.

تحت طائلة عدم نقل السيارة:

1. لدى طلب المساعدة، يجب ذكر رقم البوليصة المبيّن في أعلى عقد التأمين، بالإضافة إلى إسم المشترك كاملاً، ونوع السيارة، ورقم تسجيلها ومكان وجودها بالتفصيل.
2. على المؤمن/السائق أن يسلّم السيارة للونش بنفسه وأن يرافق مالك السيارة المنقولة في جميع الأوقات خاصة على الحواجز الأمنية.
3. يجب أن يكون دفتر السيارة موجوداً أثناء نقل السيارة.
4. في حال تم نقل أو إصلاح السيارة قبل وصول فريق الإغاثة، الرجاء إبلاغ الشركة الناقلة وذلك تحت طائلة إلغاء الاشتراك.

* لا تكون فيدلتي أو الشركة الناقلة مسؤولة عن أي أغراض شخصية موجودة داخل السيارة عند استلامها.
* لا تكون الشركة الناقلة ملزمة بتقديم خدماتها في حال انتقلت ملكية السيارة إلى شخص آخر ما لم يُطلب منها ذلك من المشترك أو المشتري.
* لا تكون الشركة الناقلة ملزمة بتقديم خدماتها في حال كانت السيارة في مكان ذي سقف منخفض الارتفاع، وكذلك في حال كانت السيارة خارج الطريق.
* في الظروف القاهرة كالحروب والكوارث الطبيعية أو الشغب أو الحرائق أو الزلازل أو الانفجار، أو ما شابه، والتي تمنع على آليات الشركة الناقلة الوصول لمكان وجود السيارة، كما وفي حال إقفال الطرقات الرئيسية والفرعية لأي سبب من الأسباب، لا تكون شركة فيدلتي أو الشركة الناقلة ملزمة بتقديم خدماتها ولا تعتبر فيدلتي أو الشركة الناقلة مسؤولة عن السيارات المنقولة بحوزتها.
* لا تشمل خدمات الشركة الناقلة في هذا العقد الأعطال الناتجة عن الإطارات.
* لا تكون الشركة الناقلة مسؤولة عن السيارة بعد انتهاء نقلها.
* في الحالات التي تحتاج فيها السيارة إلى رافعة (حاضور)، تكون التكلفة على نفقة المؤمن للسيارات المؤمنة ضد الغير، بينما تكون الخدمة مجانية للسيارات المؤمنة تأمين شامل، وذلك فقط في حال وقوع حادث مغطى.
* لا تكون الشركة الناقلة ملزمة بتقديم خدماتها أكثر من مرة واحدة في الحالة الواحدة (إذا ثبت ذلك)، وأيضًا في الحالات التي تكون فيها السيارة داخل مرآب تصليح (Garage).

1. **للسيارات المؤمنة ضد الغير ذات العقود الجديدة، لا تسري تغطية خدمات النقل إلا بعد سبعة أيام من تاريخ إصدار البوليصة، إلا في حالة توقفها عن السير نتيجة حادث.**
2. **إن خدمة تأمين البلاطة تقع على عاتق شركات تتعامل معها فيدلتي وبالتالي فإن مستوى هذه الخدمة ليس تحت سيطرتها بشكل تام.**
3. **في ظل ظروف الطرقات والخدمات التي يؤمّنها السوق اللبناني من ناحية سيارات الونش (البلاطة).الرجاء توقّع وقت إنتظار لا يقل عن تسعين دقيقة من وقت الإتصال بمركز خدمة الزبائن.**